بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة الثانية : النعت

وأما في التثنية ، والجمع فيكون مفردا : فيجري مجرى الفعل إذا رفع ظاهرا ، فتقول : «مررتُ برجلٍ حَسنَةٍ أمُّهُ» ، كما تقول : «حَسُنَت أمُّهُ» ، «وبامرأتينِ حَسَنٍ أبواهُما ؛ وبرجالٍ حَسنٍ آباؤُهُم» ، كما تقول : «حَسُنَ أبواهُما ، حَسُنَ آباؤُهُم».

فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميرا طابق المنعوت في أربعة من عشرة :

(أ) واحد من ألقاب الإعراب ـ وهي : الرفع ، والنصب ، والجر.

(ب) وواحد من التعريف ، والتنكير ،

(ج) وواحد من التذكير ، والتأنيث ،

(د) واحد من الإفراد ، والتثنية ، والجمع.

وإذا رفع ظاهرا طابقه في اثنين من خمسة :

(أ) واحد من ألقاب الإعراب ،

(ب) وواحد من التعريف ، والتنكير.

وأما الخمسة الباقية ـ وهي التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ـ فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرا : فإن أسند إلى مؤنث أنّث ، وإن كان المنعوت مذكرا ، وإن أسند إلى مذكّر ذكّر ، وإن كان المنعوت مؤنّثا ، وإن أسند إلى مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع أفرد ، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

الأشياء التي ينعت بها :

وانعت بمشتق : كصعب وذرب وشبهه كذا ، وذي ، والمنتسب

لا ينعت إلا بمشتق لفظا ، أو تأويلا :

١ ـ والمراد بالمشتق هنا : ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه :

كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل.

٢ ـ والمؤول بالمشتق ، كاسم الإشارة. نحو «مررتُ بزيدٍ هذا» أي المشار إليه ، وكذا «ذو» بمعنى صاحب ، والموصولة ، نحو «مررتُ برجلٍ ذي مالٍ» أي : صاحب مال ، و «بزيدٍ ذو قامَ» أي : القائم ، والمنتسب ، نحو «مررتُ برجلٍ قرشيٍّ» أي : منتسب إلى قريش.

النعت جملة :

ونعتوا بجملة منكّرا فأعطيت ما أعطيته خبرا

تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا ، وهي مؤولة بالنكرة .

شروط جملة النعت :

1 - لا ينعت بها إلا النكرة ، نحو «مررت برجل قام أبوه» أو «أبوه قائم». ولا تنعت بها المعرفة فلا تقول «مررت بزيد قام أبوه» أو «أبوه قائم». وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة ، وجعل منه قوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ). وقول الشاعر :

(286) ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني فمضيت ثمّت قلت لا يعنيني

الشاهد فيه : «اللئيم يسبني» فإنه نعت اللئيم بالجملة نظرا إلى معناه فإن المعرف بأل الجنسية لفظه معرفة ، ومعناه نكرة ويجوز أن تكون الجملة حالا نظرا إلى لفظه كما قدمنا في الإعراب.

ف «نسلخ» صفة «الليل» و «يسبني» صفة «اللئيم» ، ولا يتعين ذلك ، لجواز كون «نسلخ ويسبني» حالين.

وأشار بقوله : «فأعطيت ما أعطيته خبرا».

2 - إلى أنه لا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف ، وقد يحذف للدلالة عليه كقوله :

(287) وما أدري أغيّرهم تناء وطول الدهر أم مال أصابوا؟

الشاهد : «مال أصابوا» فإنه حذف الضمير الذي يربط النعت بالمنعوت والتقدير : مال أصابوه. وقد حذف هذا الضمير لأنه معروف من السياق ولا لبس في حذفه.

التقدير : أم مال أصابوه ، فحذف الهاء ، وكقوله عزوجل : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً). أي لا تجزى فيه ، فحذف «فيه».

وفي كيفية حذفه قولان : أحدهما : أنه حذف بجملته دفعة واحدة.

والثاني : أنه حذف على التدريج ، فحذف «في» أولا ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار تجزيه ، ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزي

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

3 - لا تقع الجملة الطلبية صفة ، فلا تقول : «مررت برجل اضربه» ، وتقع خبرا خلافا لابن الأنباري ، فتقول : «زيد اضربه».

ولمّا كان قوله : «فأعطيت ما أعطيته خبرا» يوهم أن كل جملة وقعت خبرا يجوز أن تقع صفة قال : «وامنع هنا إيقاع ذات الطلب» أي : امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت ، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر.

ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية ، فيخرج على إضمار القول ، ويكون المضمر صفة ، والجملة الطلبية معمول القول المضمر ، وذلك كقوله :

(288) - حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط

فظاهر هذا أن قوله : «هل رأيت الذئب قط» صفة ل «مذق» وهي جملة طلبية ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل «هل رأيت الذئب قط» معمول لقول مضمر ، هو صفة ل «مذق» والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط.

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر ، فيكون تقدير قولك : «زيد اضربه» زيد مقول فيه اضربه؟

فالجواب أن فيه خلافا : فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ، ومذهب الأكثرين عدم التزامه.